صوفان يستعرض مع الوفد النمساوي استراتيجية اليمن للتخفيف من الفقر

■ ،، صنعاء/ سبأ/..

التقى الأخ أحمد محمد صوفان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي أمس وفد المجلس الفيدرالي النمساوي برئاسة السيدة اليزابيث هيسلباخ رئيس المجلس الذي يزور اليمن للتعرف على الانشطة التنموية في الجمهورية اليمنية.

وخلال اللقاء استعرض الاخ نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي الجهود المبذولة في اطار استراتيجية التخفيف من الفقر والخطة التنموية التي ستركز بدءا من العام ٢٠٠٦م على ان تكون خطة موازية للتخفيف من الفقر.

كما قدم صوفان لأعضاء الوفد النمساوي صورة موجزة عن طبيعة نشاط وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهود التي تقوم بها لتحسين مناخ التعاون الدولي مع الدول الشقيقة والصديقة.

من جانبها أشادت رئيس المجلس الفيدرالي النمساوي بجهود اليمن في مجال مكافحة الارهاب وموقف اليمن المتميز في مجال حقوق المرأة و الحياة الديمقراطية والاصلاحات التي تقوم بها اليمن في كافة المجالات التي تؤكد تميز التجربة اليمنية في المنطقة.

حضر اللقاء الأخوان هشام شرف وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي وحسن السلامي عضو مجلس الشورى.

في افتتاح ورشة قياس درجة تأنيث الفقر:

التأكيد على الدور التنموي للمرأة اليمنية وضرورة إدماجها في الخطط الاقتصادية

كتب/أحمد الطيار

بدأت أمس بقاعة علي بن زايد بكلية الزراعة، أعمال ورشة العمل حول قياس تأنيث الفقر في الجمهورية اليمنية، والتي نظمتها الوحدة الرئيسية لمراقبة الفقر بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ومركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة ومركز دراسات المرأة والتنمية بجامعة صنعاء بمشاركة (٥٥) باحثاً وأكاديمياً من ست محافظات، وتستمر لمدة يومين.

وفي افتتاح الورشة أكد الدكتور عبدالحكيم الشرجبي، نائب رئيس الوحدة الرئيسية لمراقبة الفقر بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، أن اهتمام حكومة بلادنا بقطاع المرأة ليس تحيزاً لها لأنها مواطنة لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات، ولكن لأن كافة الأبحاث والدراسات، بل والمؤشرات، أثبتت أنها أكثر الشرائح حرماناً من التعليم والصحة والتدريب المهني وفرص العمل والمشاركة العامة، مضيفاً : إن التنمية البشرية أصبحت حقاً من حقوق الإنسان أقرت بها بلادنا وربطتها بالتنمية الشاملة والمستدامة، ويعد الاهتمام بقطاع المرأة مرتبطاً من ناحية أخرى بالتوجه الديمقراطي الذي تعيشه بلادنا، والذي بدونه لا يمكن السير قدماً نحو تحقيق النهضة الشاملة لمجتمعنا اليمني.

وأوضح الدكتور الشرجبي أهمية أن تخرج الورشة بمعارف تعمق بُعد النوع الاجتماعي وأهميته وفقاً لمنهجية عمل تمكن الحكومة من إدماجه في كافة الأعمال التخطيطية والاستراتيجية والتنموية.

وقال : لقد أعطت الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر منذ الوهلة الأولى لإعدادها اهتماماً أكبر بقضايا النوع الاجتماعي وسعت إلى إشراك المرأة في كافة مراحل الإعداد، وكذلك في عملية متابعة ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م)، إذ تم السعي نحو تضييق الفجوة بين الرجال والنساء وفقاً لاحتياجاتهم العملية والاستراتيجية لغرض الوصول إلى تحقيق المساواة بينهما، كما تم التركيز على ضرورة توسيع الفرص والتمكين لكل من الرجال والنساء بصورة متساوية وفي جميع المجالات، مشيراً إلى أن الوحدة الرئيسية تسعى إلى معالجة المعوقات التي لا تزال تحول دون إبراز بُعد النوع الاجتماعي واستيعابها بشكل مرض عن طريق الدراسات العلمية المكثفة وبما يؤدي إلى معرفة كافة العوامل التي تؤثر على النساء ومشاركتهن في كافة المجالات، خاصة وأن الحكومة تعمل حالياً على إعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر.

من جانبها أشارت الدكتور رخصانة اسماعيل، مديرة مركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن، إلى أن هذه الورشة ستتمخض عنها ورشة عمل لمدة عامين يقوم بتنفيذها كافة الفئات المشاركة التي تعتبر شريكاً في عمل البحوث والدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، كاللجنة الوطنية للمرأة واتحاد شباب اليمن ووزارات التخطيط والتعاون الدولي والعمل والخدمة المدنية والتربية والتعليم والصحة، كون لكل واحد منهم دور يلعبه بشكل مباشر أو غير مباشر، مشيرة إلى أن الاهتمام بقضية تأنيث المرأة لا ينصب على البعد الاقتصادي فقط، بل يشمل كافة النواحي العلمية والتعليمية والمهنية والغذاء والتدريب والتأهيل، وبما يسهم في رفع شأن المرأة ويخفف من الفقر لديها.

وفي كلمتها أكدت الأخت حورية مشهور، نائبة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة، أن هناك فرصة حالية للتعبير عن احتياجات المرأة في اليمن، كون العمل جار على قدم وساق لإعداد الخطة التنموية الثالثة للتخفيف من الفقر، والتي تسعى إلى إدراج المرأة فيها استناداً إلى منهجية النوع الاجتماعي في التنمية.

وأضافت : إن الجميع يدركون حجم التحديات التنموية التي تواجه المجتمع اليمني وأدت إلى تصنيفه ضمن قائمة الدول الأقل نمواً بسبب عدم إدماج المرأة في التيار الرئيسي للتنمية، مما غيب وهمّش طاقات وإمكانيات نصف المجتمع، منوهة بأن الخطة القادمة للتنمية تضع على سلم أولوياتها تضييق الفجوة بين الرجال والنساء لتحقيق العدالة والإنصاف كمبدأ أساسي من مبادئ التنمية في اليمن، مع تركيز أشد على أوضاع المرأة الريفية المحتاجة للخدمات الضرورية في مناطقها.

إلى ذلك أشار الدكتور توفيق سفيان، نائب رئيس جامعة صنعاء لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا، إلى الأهمية التي تكتسبها البحوث والدراسات في تنمية الشعوب، كونها تدرس الظواهر وتضع الحلول المفصلية لها، مما يسهم في الرقي الاقتصادي والاجتماعي لها، منوهاً بالتوجه القائم حالياً لدى الجامعات اليمنية لتكثيف البحوث وشموليتها نحو مناحي الحياة في مجتمعنا اليمني باعتبارها الرافد الأساسي للتخطيط التنموي في بلادنا.

عقب ذلك تم استعراض ملخص لدراسة قياس درجة تأنيث الفقر، ألقاه الدكتور بدر صالح عبدي، نائب عميد كلية العلوم الإدارية لشؤون الطلاب، والتي شملت مقدمة وسبعة فصول، احتوى الفصل الأول على مفهوم ومؤشرات وطرائق قياسية، فيما ناقش الفصل الثاني وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي، ويوضح الفصل الثالث الإصلاحات وأثرها في فقر المرأة، وبيّن الفصل الرابع تقديرات ومؤشرات وخطوط الفقر في الجمهورية اليمنية، أما الفصل الخامس فيتعلق بمفهوم تأنيث الفقر، ويحتوي الفصل السادس على تقديرات تلك المؤشرات، كما احتوى الفصل السابع على توصيات ونتائج، وقد عقبت على هذه الدراسة الدكتورة نادية سلام.

كما تم استعراض ثلاث دراسات في الورشة، الأولى عن تأثير إعادة هيكلة الاقتصاد اليمني على وضع المرأة للدكتورة ابتهاج سعيد الخبية، والثانية حول القوانين المساعدة لتخفيف أعباء الفقر عن كاهل المرأة ألقتها الدكتورة سهير علي أحمد، فيما كانت الدراسة الثالثة عن دور شبكة الأمان الاجتماعي قدمتها الدكتورة أسماء الريمي، وستتم اليوم مناقشة المعوقات الإحصائية لقياس فقر المرأة واستعراض خطة عمل مركز المرأة للبحوث والتدريب لمكافحة الفقر بين صفوف الإناث.

تصوير/ناجي السماوي

القواعد المنظمة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

د/ فيصل سيف المخلافي

٢-٢

القاعدة الخامسة: قاعدة الحماية بواسطة الضرائب الجمركية

طالما أن اتفاقية الجات قد حظرت على الأعضاء استخدام القيود الكمية أو فرض حظر أو قيد على التجارة فيما بينهم، فإنها قد أقرت وجوب قيام كل عضو بربط تعريفاته الجمركية على تجارته الخارجية عند المستويات التي تناسب ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لايحق له رفع التعريفة الجمركية على أي سلعة مستوردة (أو حتى مصدرة) عن الحد الذي ربط به التعريفة على هذه السلعة (السلع) إلا من خلال التفاوض على ذلك مع الاعضاء المرتبطة معه في تجارة هذه السلعة (السلع) ويتم التفاوض في إطار من التبادل.

وعلى هذا فإن وسيلة الحماية المتاحة في إطار WTO هي التعريفات الجمركية أو الضريبة الجمركية .

وقد أوجبت الاتفاقية على كل عضو يربط تعريفاته الجمركية على تجارته في جدول التزامات العضو المحددة الذي يطلق عليه «جدول الالتزامات والتنازلات» أن يوضح في هذا الجدول كل مايتعلق بسياسته التجارية المتصلة بالتجارة السلعية من تعريفات مربوطة (الحدود القصوى للتعريفات) والتعريفات المطبقة فعلا، وخطوط التعريفات المحررة على السلع والاستثناءات والقيود من تحرير بعض السلع.

القاعدة السادسة : قاعدة الشفافية (الإعلان عن نظم التجارة وتنظيمها)

أ- ينصرف مضمون هذه القاعدة كما ورد في المادة (١٠) إلى وجوب أن يقوم كل عضو فورا بنشر القوانين واللوائح والقرارات القضائية والأحكام الإدارية ذات التطبيق العام الخاصة بتبويب أو تقييم المنتجات للأغراض الجمركية أو بفئات الضرائب أو الرسوم أو الأعباء الأخرى، أو بالاحتياجات أو القيود أو قرارات الحظر على الواردات أو الصادرات، أو على تحويل المدفوعات الخاصة بها، أو التي تؤثر في بيعها أو توزيعها أو نقلها أو التأمين عليها أو تخزينها أو التفتيش عليها أو تصنيعها أو خلطها أو أي استخدام آخر، ويجب أن يكون النشر بطريقة تمكن الحكومات والتجار من معرفتها.

كما يجب أيضا نشر الاتفاقيات التي تؤثر في سياسة التجارة الدولية المعمول بها بين حكومة (أو أي هيئة حكومية فيه) وعضو آخر (أو أي هيئة حكومية فيه).

ب- ولا تلزم هذه المادة، أي عضو بإفشاء معلومات سرية قد يؤدي نشرها إلى الإضرار بالمصالح القانونية التجارية لهذا العضو أو لمؤسسة معينة عامة أو خاصة تبعه.

ج- يجب على أي عضو عدم اتخاذ أي إجراء له صفة التطبيق العام يؤثر في التجارة قبل نشره رسمياً.

د- على كل عضو أن يطبق بطريقة موحدة ومعقولة وبدون تمييز أو تحيز جميع قوانينه ولوائحه وقراراته واحكامه المشار إليها سابقا.

هـ - على كل عضو أن يحتفظ وينشئ بأسرع ما يمكن، محاكم قضائية أو تحكيمية أو إدارية أو أجهزة اخرى لغرض إعادة النظر فورا وتصحيح أي اجراء إداري متصل بالشئون الجمركية على أن تكون هذه المحاكم مستقلة عن الهيئات المعهود إليها بتطبيق الإجراءات الإدارية المتصلة بالتجارة، وان تكون قرارات هذه المحاكم أو الأجهزة قابلة للتنفيذ بمعرفة هذه الهيئات.

القاعدة السابعة: قاعدة الامتناع عن تقديم الدعم (الإعانات)

الأصل أن اتفاقية الجات حظرت على الاعضاء من تقديم الدعم أو منحه مهما كان شكله أو نوعه سواء أكان هدفه حماية الدخل أو تدعيم السعر بشكل مباشر أو غير مباشر لزيادة الصادرات أو تخفيض الواردات لأي سلعة إلى أراضيه، ومع ذلك إذا منح عضو ما (أو تمسك بأي إعانة) دعم فيجب عليه أن يخطر الأعضاء الآخرين كتابة بمدة وطبيعة الدعم وبالأثر المقدر لتقديمه على كمية السلعة (السلع) التي تأثرت به والمستوردة إليه أو المصدرة من إقليمه، وكذلك بالظروف التي تجعل من تقديم الدعم ضروريا.

وبناء على ذلك فإن من ضمن مقررات هذه القاعدة ما يأتي:

أ- على الأعضاء السعي نحو تجنب استخدام دعم الصادرات من المنتجات الأولية (أو غير الأولية).

ومع ذلك ، إذا قدم أي عضو دعما مباشرا أو غير مباشر لغرض زيادة صادراته من مادة أولية، فإن ذلك الدعم يجب ألا يطبق أو يمنح بطريقة يترتب عنها حصوله على أكثر من نصيبه العادل في تجارة هذا المنتج أو المادة الأولية (الصادرات العالمية) ومع الأخذ في الحسبان عدم تأثر أنصبة الأعضاء الآخرين المصدرين لهذا المنتج سلبا.

ب- على الأعضاء مراجعة تطبيق أحكام هذه المادة من وقت لآخر لغرض اختبار فاعليتها في إنجاح اهداف اتفاقية الجات، وتجنب تقديم الدعم بما يضر ضررا بالغا بالتجارة أو مصالح الأعضاء.

القاعدة الثامنة: قاعدة رسوم التعويض وضد الإغراق

تضمنت المادة (٦) الخاصة برسوم التعويض وضد الإغراق المقررات الآتية:

أ- شجب الأعضاء للإغراق الذي بموجبه تدخل منتجات دولة ما إلى تجارة دولة أخرى بأقل من القيمة العادية للمنتجات، والذي يهدد بضرر حقيقي لصناعة قائمة في عضو آخر أو يعيق بشكل ملموس إقامة صناعة محلية.

ب- اعتبرت المادة أنه يجب اعتبار دخول السلعة إلى تجارة العضو المستوردة بأقل من قيمتها العادية، إذا كان ثمن السلعة المصدرة من بلد لآخر.

١- أقل من السعر القابل للمقارنة في المجرى العادي للتجارة ، للسلعة المماثلة المقررة استهلاكها في البلد المستورد.

٢- أو في حالة عدم وجود مثل ذلك السعر المحلي، فأقل من : إما أعلى سعر قابل للمقارنة للسلعة المماثلة بقصد تصديرها لبلد في المجرى العادي للتجارة، أو تكلفة إنتاج هذه السلعة في بلد المنشأ مضافا إليها كلفة البيع وأرباح معقولة.

وبقية التفاصيل نوردها في الموضوع الخاص بالتعويض ومكافحة الإغراق.

القاعدة التاسعة :قاعدة علامات المنشأ

وقد جاء مضمونها في المادة (٩) من اتفاقية الجات، ومن أهم مقرراتها ما يأتي:

أ- يمنح كل عضو لمنتجات مناطق الأعضاء الآخرين معاملة بالنسبة لمتطلبات علامة المنشأ لاتقل رعاية عن تلك المعاملة التي يمنحها للمنتجات المشابهة لأي دولة أخرى.

ب- على الاعضاء عند اتباعهم وتنفيذهم للقوانين واللوائح الخاصة بعلامات المنشأ تخفيض الصعوبات والعوائق التي قد تسببها لتجارة وصناعة الاعضاء المصدرين، إلى اقل حد ممكن ، مع الاهتمام بضرورة حماية المستهلكين من البيانات الخادعة أو المضللة.

ج- عندما يكون ذلك عمليا من الناحية الإدارية يجب على الاعضاء أن يسمحوا بلصق علامات المنشأ المطلوبة وقت الاستيراد.

د- يجب ألا يفرض أي عضو رسما خاصا أو غرامة لعدم مطابقة احتياجات وضع العلامة قبل الاستيراد إلا في حالات التأخير غير المعقول لتصحيح العلامة أو حالة إلصاق علامات تنطوي على الفسق أو بسبب الحذف المتعمد للعلامات.

هـ- على كل عضو التعاون مع الآخر في منع استخدام الأسماء التجارية بكيفية تؤدي إلى إخفاء حقيقة المنشأ الأصلي لمنتج ما، والإضرار بالأسماء الإقليمية والجغرافية المميزة لمنتجات إقليم عضو آخر كما تحميها تشريعاته.

القاعدة العاشرة: قاعدة المصاريف والإجراءات المتصلة بالاستيراد وبالتصدير

يمكن عرض مضمون هذه القاعدة على النحو الآتي كما تضمنته المادة (٨):

أ- يجب أن يتم تحديد جميع المصاريف والأعباء مهما كان نوعها (بخلاف الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى) والتي يفرضها العضو على عملية الاستيراد أو التصدير بمبلغ يكون مقاربا لتكلفة الخدمات المؤداة لإتمام أي منهما، وبحيث لايمثل هذا المبلغ جزءا أو كلا حماية غير مباشرة للمنتجات الوطنية أو ضريبة على الواردات او الصادرات لأغراض مالية.

ب- يعترف الأعضاء بالحاجة إلى تخفيض العدد والتنوع في المصاريف والأعباء المشار اليها، وبالحاجة إلى تخفيض الإجراءات والاحتياجات المستندية إلى اقل ما يمكن، وعلى كل عضو أن يعيد النظر في قوانينه ولوائحه في ضوء مضمون هذه القاعدة.

ج- يمتد تطبيق المقررات السابقة لتشمل المصاريف والأعباء والإجراءات والاحتياجات التي تفرضها السلطات الحكومية فيما يتصل بالاستيراد والتصدير، بما في ذلك : المعاملة القنصلية مثل الفواتير والشهادات ، والقيود الكمية، ونظام التراخيص، والرقابة على النقد، والخدمات الإحصائية، والمستندات واعتمادها، والتحليل والتفتيش، والحجر الصحي والوقاية الصحية والمختبرية.

القاعدة الحادية عشرة: قاعدة المؤسسات التجارية الحكومية.

المؤسسات التجارية الحكومية : هي المؤسسات الحكومية للإنتاج أو التجارة أو التسويق أو النقل على أسس تجارية (تخضع للربح أو الخسارة) مثلها مثل أي شركة خاصة. وقد نصت المادة (١٧) من اتفاقية الجات بأن المؤسسات التجارية الحكومية تخضع لنصوص قواعد ومقررات اتفاقية الجات، ولذلك جاء في هذا الشأن مقررات متصلة بهذه المؤسسات أهمها ماياتي:

أ- على كل عضو أنشأ أو احتفظ بمؤسسة تجارية حكومية أو منحها أية مزايا خاصة أو استثنائية، أن يخضعها لقواعد ومقررات الجات الخاصة بعدم التميز المتصلة بالإجراءات الحكومية المنظمة للتجارة الدولية، إذا اكانت هذه المؤسسة تمارس التجارة الدولية في نشاطها ويتضمن ذلك، أن على هذه المؤسسات أن تقوم بمشترياتها- أو مبيعاتها وفقا للقواعد التجارية فقط التي من أهمها: قواعد السعر- الجودة- التسويق- النقل- وشروط الشراء والبيع الأخرى.

ب- لاتنطبق الفقرة السابقة على الواردات من السلع المخصصة للاستهلاك (الاستخدام) الحكومي المباشر أو النهائي (أي غير مخصصة لإعادة البيع أو الاستخدام في إنتاج بضائع أخرى تعد للبيع).

ج- على كل عضو أن يخطر الأعضاء الآخرين بالمؤسسات التجارية الحكومية وأنشطتها التجارية وأسعار بيع سلعها أو شرائها وكمياتها.

القاعدة الثانية عشرة: قاعدة التطبيق الإقليمي: المرور عبر الحدود والاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.

وفقا للمادة (٤) : فإن اتفاقية الجات لاتنطبق على الاعضاء من الدول فقط، بل كذلك على الاعضاء من الاقاليم الجمركية ومناطق التجارة الحرة التي تتكون من اعضاء منتمين إلى المنظمة. والإقليم الجمركي وفقا لنص المادة المشار إليها، هو أي اقليم يوجد له تعريفات منفصلة أو تنظيمات أخرى للتجارة عن جزء جوهري من تجارته مع الأقاليم الأخرى (دول أو اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة).

ولكن وضعت المادة عددا من الشروط، وهي:

أ- حول الاتحاد الجمركي أو أي اتفاق يترتب عليه انشاء اتحاد جمركي : ألا تكون التعريفات الجمركية أو الضرائب والتنظيمات الاخرى الخاصة بالتجارة التي يتم الاتفاق عليها بين دول الاتحاد الأعضاء في المنظمة وتفرض على تجارته مع الأعضاء الآخرين- أعلى أو أشد تقييدا على تجارية هذه، من تلك التي كانت مطبقة من قبل كل من الاعضاء والأقاليم الذين كونوا الاتحاد قبل دخولهم في هذا الاتحاد.

ب- حول ما يتصل بمنطقة التجارة الحرة أو أي اتفاق مؤقت يؤدي إلى تكوينها ينطبق الشرط نفسه.

ج- يجب أن يتضمن أي اتفاق لتكوين اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أو أي اتفاق مؤقت ينتهي بتشكيل أي منها جدولا وخطة للانتهاء من تشكيله خلال مدة معقولة.

د- على كل عضو يرغب بالدخول في اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة، إبلاغ الأعضاء الآخرين في المنظمة ويقدم لهم المعلومات والبيانات المتصلة بتكوين الاتحاد أو المنطقة وعلى هذا العضو أن يأخذ بالتوصيات التي قد يقدمها الأعضاء الآخرين في المنظمة حول تكوين الاتحاد أو المنطقة.

وأخيرا، يجب أن نوضح الملاحظات الآتية:

١- أن القواعد السابقة تمثل أهم القواعد والمضامين والمقررات على التجارة السلعية للدول الاعضاء في WTO.

٢- هناك قواعد لم يتم عرضها هنا، لأنه سيتم الإشارة إليها في موضوعات أخرى لأهميتها الخاصة.

٣- هناك تفصيلات كثيرة حول كل قاعدة، يمكن لمن أراد التعرف عليها العودة إلى الاتفاقية الأصلية (وخاصة باللغة الإنجليزية) أو إلى المؤلفات التي كتبت عن الجات ومنظمة التجارة العالمية.

اليمن توقع محضرين للتعاون مع مصر واسبانيا في مجال الاستثمار البحري والسياحة البيئية

صنعاء /سبأ /

اتفقت الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجرز اليمنية والوفد المصري المشارك في المؤتمر الدولي الاول عن موائل وفرص الاستثمار في اليمن امس على سبل تنسيق التعاون بين الجانبين في مجال الاستثمار البحري والبيئي في الجزر اليمنية ٠

وشدد محضر الاتفاق مع الوفد المصري الذي يمثل مجموعة من الشركات التجارية والاستثمارية المصرية على ضرورة تفعيل الانشطة الاقتصادية والتنموية فيما يتعلق بالاستثمار في الجزر اليمنية والمصرية، وكيفية الترابط والتكامل بينهما وكذا تبادل المعلومات لما من شأنه الحفاظ على الثروة السمكية والشعب المرجانية أو الخصائص البيئية التي تتميز بها جزر البلدين٠ واتفقت الهيئة مع الوفد الاسباني المشارك برئاسة ارتورو بينا جونزاليس المستشار الاقتصادي في السفارة الاسبانية باليمن والسعودية على التعاون في مجال تبادل المعلومات الخاصة بالسياحة والبيئة والبنى التحتية والاقتصادية عن جزر البلدين لغرض الترويج السياحي والاقتصادي، وكذا رفد الجانب اليمني بالخبرات الاسبانية في مجال التشريع والترويج السياحي والاقتصادي ٠

وكان رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتور عوض بامطرف ومدير عام الهيئة يحيى مطهر الكينعي بحثا مع الوفد العماني والسعودي جوانب التعاون والتنسيق في مجال الاستثمار في الجزر اليمنية والبيئة البحرية مؤكدين رغبتهما في رفع وتيرة الترويج الاستثماري والسياحي في الجزر اليمنية على ضوء نتائج المؤتمر٠

٢,٢ مليار ريال إيرادات جمارك عدن في نوفمبر

عدن/سبأ/..

حققت جمارك محافظة عدن خلال شهر نوفمبر المنصرم إيراداً عاماً بلغ مليارين و٢٥٠ مليوناً و٣٠٠ ألف ريال.

وذكر الأخ محمد جابر نائب مدير عام جمارك عدن لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة من كافة دوائر ومراكز المحافظة من أصل المبلغ المذكور بلغ نحو مليار و٤٤٥ مليوناً و٥٣١ ألف ريال، في حين بلغ إجمالي رسوم العوائد الأخرى والضرائب المتنوعة لنفس الفترة ومن المبلغ المذكور نفسه ٧٩٤ مليوناً و٦٦٩ ألف ريال .. مشيراً إلى أن القفزة الإيرادية المحصلة لشهر نوفمبر تأتي في ضوء النشاط المتنامي الذي يشهده ميناء عدن وخاصة في حركة وصول ومغادرة الناقلات والبواخر التجارية وحركة تصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج.

ينظمها صندوق الرعاية الاجتماعية على مدى ٤ أيام

دورة تدريبية حول تنسيق ادارة ورش العمل واستخدام أدوات الاظهار المرئي

الثورة / خاص

■.. بدأت امس بصنعاء فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بتنسيق ادارة ورش العمل واستخدام الاظهار المرئي الذي ينظمها صندوق الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع مشروع الاتحاد الاوروبي الداعم للصندوق بحضور ٢٣ مشاركاً من المركز الرئيسي وفروع الصندوق بالمحافظات وفي حفل افتتاح الورشة التي تستمر خلال الفترة من ٤- ٨ ديسمبر الجاري شدد الاخ قاسم خليل نائب المدير العام التنفيذي للصندوق على أهمية عقد هذه الدورة كونها متخصصة في كيفيه ادارة الورش والدورات التدريبية المختلفة والتي تخدم سير عمل الصندوق وتنفيذ مهامه بصورة سليمة ودقيقة تضمن الوصول إلى الفئات المستهدفه بصورة دقيقة وعادلة في جميع محافظات ومناطق الجمهورية مشيراً بالدعم الاوروبي الذي يقدمه للصندوق وتحديداً في اقامة مثل هذه الورشات التدريبية للمدربين في المستقبل وقال: نحن نعول كثيراً على الأصدقاء في الاتحاد الاوروبي في كيفية اعداد الكادر القادر على استيعاب متطلبات العصر سواء فيما يخص ادارة الورشات او كيفية تنسيقها داعياً الاخوة والاخوات المتدربين على ضرورة الاستفادة قدر الامكان والابتعاد عن السلبيات الحاصلة في بعض ورش العمل والتي تنتهي بمجرد انتهاء الورشة ورمي كل التوصيات والاقتراحات التي خرجت منها.

من جانبه اعتبر السيد اريان استرك رئيس فريق خبراء مشروع الاتحاد الاوروبي الداعم للصندوق أن عملية التدريب في هذه الورشة هام جداً لموظفي صندوق الرعاية حتى يستطيعون في المستقبل أن يتولوا ادارة ورش العمل بانفسهم وعقد الاجتماعات وادارتها بصورة جيدة. مشيراً إلى أنه قد حصل الكثير من التغيرات في الصندوق سواء فيما يخص اعادة هيكلية الصندوق أو اعادة صياغة السياسات الخاصة بالصندوق بالإضافة إلى الجانب القانوني والتغيرات المحتملة للفروع مضيفاً أن التغيرات المحتملة تحتاج إلى تنظيم الكثير من ورش العمل سواء على مستوى المركز الرئيسي أو الفروع والذي ستكونون أنتم القائدون لها في المستقبل لذا فإن نوعيه هذا التدريب سيخدم في هذا الاتجاه.

إلى ذلك أوضح الأخ فرحان عبدالله القصلي منسق الورشة: أن قيادة صندوق الرعاية الاجتماعية تولي عملية التدريب والتأهيل أهمية بالغة لمالها من مردود ايجابي على تطوير عمل الصندوق وتنفيذ المهام المنوطة به بصورة صحيحة ودقيقة مشيراً إلى أن مجموعة المتدربين ستكون في المستقبل المسؤولة عن ادارة العمل في الصندوق فيما يخص ورش العمل وادارتها لذا لابد أن يكونوا مؤهلين تأهيلاً عالياً حتى يحلوا محل الخبرات الاجنبية منوهاً إلى أنه خلال الفترة الماضية عقد صندوق الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي العديد من ورش العمل لاعداد مدربين من هذا النوع لتنفيذ مهام تدريبية في فروع الصندوق بالمحافظات..

تصوير/ ناجي السماوي

النوع الاجتماعي والنهوض بواقع المرأة في دورة تدريبية بمارب

مارب/سبأ/..

بدأت أمس في مارب الدورة التدريبية الخاصة بالنوع الاجتماعي والنهوض بواقع المرأة ، وقد تناول المشاركون العديد من المفاهيم والمعلومات المتعلقة بدور المرأة في المجتمع.

كما تركز الدورة على إدماج المرأة في كافة الأنشطة التنموية والاجتماعية والثقافية وتحسين أوضاعها الاجتماعية.

وفي افتتاح الدورة التي ينظمها فرع اتحاد نساء اليمن بالمحافظة بالتعاون مع منظمة كير العالمية وتضم ثلاثين متدربة من عضوات الاتحاد .. أوضح الأخ علي محمد الفاطمي وكيل المحافظة أهمية بناء قدرات المرأة وتفعيل مشاركتها المجتمعية باعتبارها النصف الآخر في المجتمع .. مؤكداً دعم السلطة المحلية تجاه كل ما من شأنه النهوض بوضع المرأة بالمحافظة.

كما تطرقت كلمتا الأخ علي الأشول رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بالمحافظة والأخت فندة العماري رئيس فرع الاتحاد بالمحافظة إلى أهداف الدورة والطموحات التي تنعقد على البناء المعرفي والمؤسسي لقطاعات المرأة بالمحافظة.